

تات تراويح الليلة المستقلة واربعة قبل العشاء وبعد ما ي واربعة بعدها قال
 البرهان الحلبي في شه المنة الكبير واذا قد تقرران الموكد بعد الظهر ركعتان ويستحب
 الاربعة وكذا بعد العشاء فاعلم ان الشيخ كالدين رحمه الله تعالى قال قد اختلفوا هل العصر
 هل تعتبر الاربعة غير ركعتي الموكدة او بهما وعلى التقدير الثاني هل تودي بتسليمه واحدة
 او لا قال جماعة لا لانه ان نوى عند التيمم السنة لم يصدق في الشفع الثاني في التسليم
 لم يصدق في السنة قال ووقع عندي انه اذا صلى رجا بعد الظهر بتسليمه او اشتين
 يقع عن السنة والندب سواء احتسب الموكدة منها اول الان المفاد بالمدينة المذكور
 وهو قوله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل الظهر رجا كان له ثمانية اجرة ومن
 صلاه بعد العشاء كان كمن من ليلة القدر ان اذا وقع ارجا بعد الظهر
 مطلقا حصل الورد المذكور وذلك صادق بكون الاربعة منها ولو كانت بتسليمه
 فيها لو كانت بتسليمه على حدة لا يمنع من وقوعها سنة وان كان عدم كونها
 بتيمم مستقلة يمنع منه ثبوت الفرق بين الحلال والتيمم فان الحلال غير مقصود
 الا للخروج عن العبادة على وجه حسن واما النية فلا مانع من جهتها سواء نوى رجا
 لله تعالى فقط او نوى المندوب بالاربعة او السنة بهما الاول فلان المختار عند المحققين
 وقوع السنة بنية مطلق الصلاة لان معنى كونه سنة كونه مفعولا للني صلى الله عليه
 واسم السنة حاد منها اما هو عليه الصلاة والسلام فانما هو نيوي الصلاة لله فقط
 لا السنة فلما واطع عليه السلام على الفعل لذلك سمي سنة فمن فعل مثل ذلك لم يفعل
 في وقت فقد فعل ما سمي بلفظ السنة ورجى وقوع الاول ما ان سنة لو جرد تمام عملها والاربع
 نقلنا وبهذا القسم مما يحصل به كلا الامرين واما الثاني والثالث بناء على ان ذلك
 نية الصلاة وزيادة فعدم مطابقة الوصف للواقع يلغوي في نية مطلق الصلاة
 وبها يتاد كالمسنة والمندوب قال ثم رايانا في لفظ الهداية ما يدل على ما قلنا وهو
 قوله الا ان الاربعة افضل يعني بعد العشاء خصوصا عند الامام فانه يرى ان افضل
 في النوافل مطلقا اربع بتسليمه واحدة فاذا جعل المصلي ما بعد العشاء اربعا
 او اها بتسليمه فيثبت الافضل من وجهين من جهة زيادة عدد الركعات
 ومن جهة كونها بتسليمه واحدة وان لم يكن لقوله خصوصا عندني حيفة فائدة يعني

لان

لان الاربعة افضل من ركعتين بالاجماع بل كلام الكافي في هذا المقام يفيد ما قلنا
 اذ لا شك ان الاربعة بعد العشاء ركعتان والاربعة افضل والاتفاق على انها تودي
 بتسليمه واحدة عنده من غير ان يضم اليها الاربعة فيصلي ستا في السنة ح عند التيمم
 اما ان يكون نية السنة او المندوب وقد اهدر ذلك واجبات عن السنة والاربعة
 بعد المغرب للحال في هذه الاربعة فلو احتسب الاربعة انتهت سبب الموعود بانحصار
 وصلاة الوتر على قولها ولا تجوز من قعود على قولها مراعاة للقول بوجوده اولا
 عايد الصلاة والسلام لم يصل من قعود كما في البول له ومنه يعلم خطأ ما وقع الان
 عن شذوذة من صلاة الارواح الواقعين في الوهم من انه يجوز صلاة الوتر في
 على قولها لكونه سنة واعلم ان صلاة الوتر جماعة في رمضان افضل من صلاة في
 بيته منفردا وهو الصحيح كما في الظهيرية والناحية وفي النهاية اختار علماء وان يوتر في
 منزله لاجتماع ورجع ابن الهمم الاول ولو صلوا لجماعة في غير رمضان فهو على الصحيح
 مكروه وقيد في الحنفية وغيره بان يكون على سبيل التداخي اما لو اقتدى واحد بواحد
 او اثنان بواحد لا يكره واذا اقتدى ثلاثة بواحد اختلفوا وان اقتدى اربعة بواحد
 كره اتفاقا وركعتان بعد ركعتي الظهر وقبل اربع وسنة الوضوء في
 الصواب ان يقول ركعتا الوضوء او مستحب لان الكلام في المستحب لا في السنة
 وعية المسي جعلها مستحبة مع ان المستفاد من الحديث مواظبة صلى الله عليه وسلم
 المقضية للسنة ثم علم انهم اختلفوا في صلاة التيمم انه يجلس ثم يقوم او يصلي قبل
 ان يجلس قال بعضهم يجلس ثم يقوم وعامة العلماء قالوا انه يصلي كما دخل كذا في
 الظهيرية وينوب عنها كل صلاة او اها عند الدخول في الظهيرية دخول المسج بنية
 الغرض او الاقتراب ينوب عن تحية المسجد وانما يور بتحية المسجد اذا دخل لغير الصلاة
 وركعتا الاحرام ذكرهما من المستحبات والمذكور في اكثر الناس انهما سنة
 كذلك ينوب عنها كل صلاة قيل فيه نظر لان صلاة الاحرام سنة مستقلة كصلاة
 الاستحارة وغيرها مما لا تقوم الغرض من مقامها بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء
 فانه ليس بها صلاة على حدة كما حقه في فتاوى الحنفية وقوله كذلك ينوب عنها
 كل صلاة قياسا مع الفارق وهو غير صحيح كما يستفاد من مناسك السندي

Copyrighted material